

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي دراسة مقارنة للفترة 1990-2013

د. طارق خاطر جامعة باتنة 1

د. ابراهيم تومي جامعة بسكرة

ملخص: تسعى هذه الدراسة إلى تقييم مستوى التطور المالي المحقق بالجزائر من خلال ربطه بالخصائص والمحددات الرئيسية لنظام التمويل خلال الفترة 1990-2013، وكذا من خلال مقارنته مع عدد من الدول العربية، حيث توصلت الدراسة إلى أن جملة المعوقات والاختلالات التي يعانيها هذا النظام جعلت الجزائر تحقق مستويات ضعيفة للتطور المالي، وهو الأمر الذي من شأنه التأثير سلبا على نمو الاقتصاد في المدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: التطور المالي، النظام المصرفي، التمويل.

Abstract: This Study seeks to assess the level of financial development achieved in Algeria by linking it to the main characteristics and determinants of the financing system during the period 1990-2013, as well as through its comparison with a number of Arab countries. The study concluded that the total constraints and imbalances suffered by this system made Algeria achieve Weak levels of financial development, which would negatively affect long-term economic growth.

Keywords: financial development, banking system, finance.

مقدمة:

عادة ما يوصف النظام المالي الجزائري وتحديدًا المصرفي بأنه عقبة رئيسية في وجه أي تحول هيكلي للاقتصاد الجزائري وأنه حجر الزاوية في أي إصلاحات تهدف إلى تحقيق وثبة نمووية، دون أن تتمكن كل الجهود التي تم بذلها من تغيير هذه الوضعية، ويؤدي ضعف وظائف مؤسسات النظام المالي الجزائري وافتقادها لعدد آخر من الوظائف خصوصًا في ظل ضيق هيكل هذا النظام إلى محدودية دور النظام المالي في تمويل النمو الاقتصادي وتنشيط الفعاليات الاقتصادية، وهو ما يستدعي العمل بشكل سريع على معالجة أوجه الخلل والقصور في أدائه.

تبعًا لما تقدم تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي: ما هو مستوى التطور المالي المحقق بالجزائر في ضوء خصائص ومحددات النظام المصرفي خلال الفترة 1990-2013؟

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى محورين، يتناول المحور الأول تحليلًا لخصائص النظام المصرفي الجزائري، أما المحور الثاني فقد تضمن قياسًا لمستوى التطور المالي بالجزائر خلال الفترة 1990-2013 استنادًا إلى عدد من المؤشرات الكمية مع مقارنة مستوى هذا التطور بنظيره في كل من: السعودية، الإمارات، الأردن، تونس، المغرب.

المحور الأول: تحليل خصائص ومحددات النظام المصرفي الجزائري

أولًا - تخصيص الموارد في الاقتصاد: يشير تحليل نشاط وأداء مؤسسات النظام المصرفي في الجزائر إلى ضعف كفاءتها على نحو واضح قياسًا بما يمكن أن تصل إليه فيما يتعلق بتعبئة الادخار وتمويل الاقتصاد وتقديم باقي الخدمات المصرفية والمالية، غير أن الإشكال يستمر كذلك بالنسبة لضعف كفاءة تخصيص الموارد المالية في الاقتصاد وهي من بين أهم قنوات انتقال أثر التطور المالي إلى قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

فالاقتصاديون يركزون على أن القناة الرئيسية لتوضيح العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي هي إمكانية تخصيص المتزايدة للاستثمارات حيث أن التخصيص -ومنذ عهد آدم سميث- يعد عاملا رئيسيا في تحسين معدل الإنتاج.¹ كما أن النظام المالي المتطور يعمل على زيادة حصة الادخارات المخصصة للنشاطات الإنتاجية عوضا عن الاكتناز أو المضاربات أو الاستثمار في النشاطات الربعية ذات المردود الاجتماعي المحدود أو السلبي.²

إذ تبرز في إطار البحث عن مصادر نمو مدمج في الجزائر أهمية تطوير الاستثمار المنتج من أجل زيادة مساهمة هذا الأخير في تعزيز النمو خارج المحروقات، الأمر الذي يستدعي فعالية أكبر للقرض المصرفي بوصفه قناة هامة في تطوير الاستثمار المنتج في إطار نموذج نمو خارج المحروقات قصد تحقيق نمو مستدام قائم على التنوع.

ونجد أن الجزائر تحقق معدلات جد متأخرة في مؤشر الوصول إلى الائتمان، إذ جاء تصنيف الجزائر حسب تقرير ممارسة الأعمال (Doing Business) الذي يصدره البنك الدولي في المرتبة 130 عالميا سنة 2014 مقابل المرتبة 150 في 2012 وهي مرتبة جد متأخرة حتى قياسا بباقي دول المقارنة خصوصا السعودية والإمارات اللتان تأتيان في المرتبتين 55 و86 على التوالي، مما يعكس درجة تأخر الجزائر في المجالين الرئيسيين من "المؤسسات والنظم" اللذان يبنى عليهما هذا المؤشر للحكم على مدى تسهيل الحصول على الائتمان وتحسين كيفية توزيعه، وهما سجلات المعلومات الائتمانية أو مكاتبتها والحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين في المعاملات المكفولة بضمانات شهر الإفلاس وقوانينه حيث تكون النظم والمؤسسات أكثر فعالية عندما تعمل معا.

والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في ثلاث مقاييس لسهولة الحصول على الائتمان بالإضافة إلى مرتبتها قياسا بباقي الدول التي جرى مقارنتها بها.

جدول 1: مؤشر الحصول على الائتمان للفترة 2012-2014

البلدان العربية التي بها أكبر قدر أو أقل قدر من المعلومات الائتمانية				البلدان العربية التي بها أكبر قدر أو أقل قدر من الحقوق القانونية للمقرضين والمقرضين			
مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)				مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)			
نسبة المقرضين التي تغطيها سجلات أو مراكز المعلومات الائتمانية (نسبة مئوية من عدد السكان الراشدين)							
الأقوى	الأضعف	الأكثر عمقا	الأقل عمقا	الأكثر	الأقل	الأقوى	الأضعف
جزر القمر	6	الجزائر	3	البحرين	40.0	الأردن	1.6
السعودية	5	موريتانيا	3	قطر	32.2	اليمن	0.7
لبنان	4	العراق	3	الإمارات	29.2	الجزائر	0.3
الإمارات	4	الضفة الغربية وقطاع غزة	1	الكويت	29.0	جيبوتي	0.2
الكويت	4	سوريا	1	عمان	18.9	موريتانيا	0.2
الترتيب العربي				الترتيب العالمي			
2012				2012			
2013				2014			
11				130			
5				109			
5				109			
11				170			
1				55			
2				86			

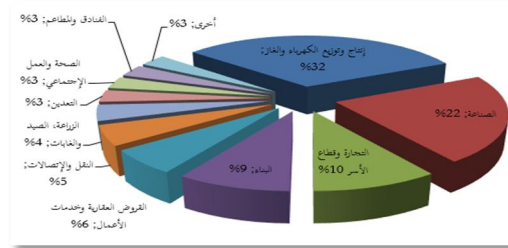
المصدر: - البنك الدولي، "تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في العالم العربي 2012: ممارسة أنشطة الأعمال في عالم أكثر شفافية"، ص: 46، 50، 103

- World Bank, Doing Business, Annual Reports 2012-2014.

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

أما فيما يتعلق بتخصيص القرض في الجزائر فإننا نورد الشكل التالي الذي يوضح الوجهة التي أخذتها القروض الموزعة من قبل المصارف الجزائرية خلال سنة 2012 بحسب كل قطاع اقتصادي.

شكل 1: توزيع الائتمان حسب القطاعات الاقتصادية خلال سنة 2012



, Country Report "Algeria, Financial System Stability Assessment" Source: International Monetary Fund, N° 14/161, June 2014, P: 14.

يبرز هذا الشكل المهيمنة الواضحة للائتمان الموجه لقطاعات الطاقة، التصنيع، التجارة، والبناء، حيث يستحوذ قطاع الطاقة لوحده على ما يقرب من ثلث هذه القروض، ورغم الأهمية المعلقة على قطاع الصناعة تحديدا الذي يتلقى ما يقرب من ربع القروض الموجهة للنشاط الاقتصادي في إحداث التحوّل الهيكلي المنشود لصالح الأنشطة الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على توليد القيمة المضافة وتنميتها على المديين المتوسط والطويل، فإن حجم هذه القروض وطبيعتها (من حيث الآجال) يبقى ضعيفا كما أن قدرا كبيرا منها ليس له علاقة بالنشاط الإنتاجي مباشرة في حين تغيب النفقات المتعلقة بالبحث والتطوير ضمن استثمارات هذه المؤسسات.

من جهة ثانية، فإن الأغلبية العظمى من القروض الموزعة في الاقتصاد مقدمة من قبل البنوك العمومية وهذه الأخيرة تبقى المصدر الرئيسي لتمويل الشركات العمومية الاقتصادية الكبرى، والتي تعاني من ضعف شديد في أدائها المالي والاقتصادي ومن قدرتها على خلق القيمة المضافة في ظل المساهمة الضعيفة للقطاع الخاص سيما في المجال الصناعي، وهو ما لا يسمح بتحقيق الآثار التنموية المقصودة من عملية تنمية وتطوير القطاع الصناعي في الجزائر، يضاف إلى ذلك غياب استثمارات استراتيجية منتجة ضمن النسيج الاقتصادي الحالي التي بإمكانها خلق الروابط الأمامية والخلفية التي يحتاجها الاقتصاد الجزائري للخروج من الدائرة المغلقة لتراجع شروط البيئة الاستثمارية وهيمنة الأنشطة التجارية والخدمية.

ثانيا- نشاط المؤسسات المالية: إن كفاءة تخصيص الموارد في السوق المصرفي والمالي الجزائري ورغم ارتباطها بضعف أو غياب مجموع الوظائف المحققة لعمل هذه القناة والمتمثلة خصوصا في المقدرة العالية على جمع ومعالجة ونقل المعلومات المالية والاقتصادية والتحكم في المخاطر، فإن ذلك يقترن حتما بظروف البيئة الحالية غير أكيدة القرار الاستثماري ولأسباب عدة، وكذلك يرتبط "وهذا مهم" بشكل وثيق بغياب التنوع في أشكال المؤسسات التي يحصيها النظام المالي، الأمر الذي يحد من تشكيلة وتنوع الخدمات والأدوات التمويلية التي تتدخل بواسطتها المؤسسات المالية في النظام الاقتصادي، بل إن نشاط هذه المؤسسات المالية الموجودة يعد هامشيا أصلا ويتجه نحو التوظيفات السهلة والمضمونة كالقرض الإيجاري على نحو ما هو مطروح بالنسبة للبنوك سيما الخاصة منها.

ويوضح الجدول التالي تطوّر مجموع أصول وقروض المؤسسات المالية:

جدول 2: تطور مجموع أصول وقروض المؤسسات المالية في الجزائر خلال الفترة 2002-2013

الوحدة: مليار دج

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
65.5	59.9	66.1	85	82.54	82.58	60.7	41.7	35.5	32.6	29.1	19.1	حجم الأصول
39.3	34.4	39.9	58.3	62	66.3	42.4	21.1	14	11.7	8.7	2.7	قيمة القروض الموزعة

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

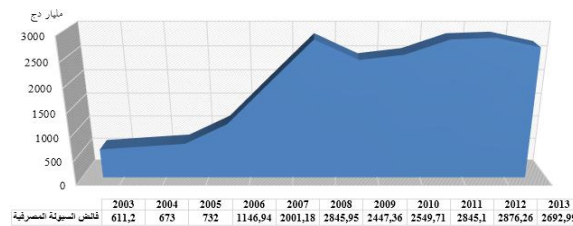
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية 2002-2013.

يلاحظ أن نمو أصول المؤسسات المالية قد شهد زيادة معتبرة بين 2002 و 2010 بأكثر من ثلاث أضعاف ليتجه إلى الانخفاض سنتي 2011 و 2012، بينما شهدت سنة 2013 نموا موجبا في قيمة هذه الأصول ولكن عند مستوى أقل من ذلك القياسي لسنة 2010، كذلك فإن حجم القروض الموزعة من قبل المؤسسات المالية شهد بدوره نموا مطردا إلى غاية 2008 أين تراجع خلال الفترة اللاحقة بشكل كبير ليصل إلى حوالي نصف قيمته القياسية المسجلة تلك السنة باستثناء سنة 2013 أين حقق نموا موجبا بحوالي 14%، حيث يعود هذا الانخفاض في نشاط المؤسسات المالية بالأساس إلى محدودية مواردها بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها في اقتراض كميات كبيرة من السوق النقدية بين البنوك في وقت لا تزال هناك حالة من السيولة الزائدة.

ثالثا- الفائض الهيكلي للسيولة: عرفت ودائع المصارف الجزائرية ارتفاعا معتبرا إلى إجمالي قروضها حيث قاربت الموارد المجمعة من قبل هذه المصارف في بعض سنوات الدراسة ضعف القروض الموزعة، وكانت في أغلبها تدور حول معدل 150%، هذه السيولة الفائضة جعلت من وظيفة البنك المركزي كملجأ أخير للإقراض غير معمول بها فعليا إذ توقفت البنوك عن اللجوء إلى البنك المركزي من أجل تجديد سيولاتها منذ عام 2001 الأمر الذي يشهد على الطابع الهيكلي لفائض السيولة الذي يعرفه النظام المصرفي الجزائري، والذي عززه فائض الموارد المرتكز أساسا على التوسع في الودائع البنوكية كما تمت تغذيته كذلك من خلال النمو المعتد لودائع المؤسسات الخاصة والأسر والتي لها علاقة مع التوسع القوي في نفقات الميزانية لاسيما نفقات التجهيز والتحويلات الجارية حيث تساهم هذه الأخيرة في ارتفاع مداخيل الأسر، يضاف إلى ذلك تسديد الخزينة لجزء من مديونيتها تجاه البنوك العمومية بفعل تحسن المالية العمومية.

منحى النمو المتصاعد الذي شهدته السيولة المصرفية عرف انكماشاً هو الأول منذ 2001 وهذا في سنة 2009 نتيجة آثار الصدمة الخارجية لأزمة الرهن العقاري التي أدت إلى انخفاض حجم ودائع قطاع المحروقات، لتستأنف السيولة المصرفية توسعها تحت التأثير المزدوج لعودة تراكم الموجودات الخارجية وارتفاع ودائع المؤسسات والأسر في ظل التوسع الكبير في نفقات الميزانية، حيث سجلت ارتفاعاً بـ 4.18% و 11.59% سنتي 2010 و 2011 على التوالي ثم ارتفاع طفيف في 2012 بـ 1.1%، أعقبه ثاني انخفاض تم تسجيله طوال الفترة 2001-2013 بأكثر من 183 مليار دج أي حوالي 6.37% وهذا بسبب تراجع تراكم صافي الموجودات الخارجية بالرغم من الارتفاع الطفيف لودائع المؤسسات والأسر واحتواء نفقات الميزانية، وهو ما يمكن تتبعه من خلال الشكل التالي:

شكل 2: فائض السيولة في الجهاز المصرفي الجزائري خلال الفترة 2003-2013



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقارير السنوية 2003-2013

إذن تتوفر المصارف على سيولة عالية حيث أن 46% من إجمالي الأصول في نهاية عام 2012 هي سائلة، مما يعوض على نطاق واسع ودائع التجزئة والتي تمثل 52% من الخصوم.³

إن هذه الوضعية تمنح نظريا إمكانية كبيرة للمصارف الجزائرية من أجل التوسع في نشاطها الإقراضي والاستثماري فضلا عن التعامل في الأوراق المالية على مستوى السوق النقدية والتوظيفات التي يقترحها البنك المركزي في هذا الإطار، غير أن حقيقة دور النظام المصرفي الجزائري في تمويل الاقتصاد والتنمية عموما تطرح إشكالية استغلال هذا التراكم المتواصل للسيولة النقدية المفرطة، ولهذا الإشكالية جانبان يعكس الأول ضعف كفاءة المصارف الجزائرية الواضح في نشاط توزيع وتخصيص القرض المصرفي

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

وتفضيلها تجنب المخاطر خصوصا تلك التي ترتبط بتمويلات متخصصة متوسطة وطويلة الأجل، في حين يعكس الجانب الثاني صورة عن ضعف المنافسة والتجديد في البيئة المصرفية والشكل الذي يأخذه النظام الاقتصادي للدولة في ظل النموذج التنموي المتبع.

وقد تبدو المفارقة غريبة إذا علمنا أن الجانب المتعلق بحشد الموارد يوضح أن النظام المصرفي يحقق نسبيا نتائج متوسطة تستدعي مزيدا من العمل على تنمية سياساته الإبداعية ونوعية الأوعية الادخارية والخدمات المصرفية المطلوب توفيرها أو تطويرها أو العمل على تعزيز شروط تقديمها، في ضوء سيولة هائلة تتداول خارج القنوات المصرفية، وبالتالي فإن هذا التوجه نحو تعزيز سياسات حشد الموارد في ظل السيولة المصرفية الكبيرة يستدعي أن يتم العمل بشكل مضاعف في الاتجاه الآخر من خلال توسيع وتنويع وتعزيز تدخل البنوك في تمويل النشاط الاقتصادي، على أن تترافق هذه العملية مع خطوات جدية في اتجاه تحسين المناخ الاقتصادي وتشجيع المبادرة الخاصة.

رابعا- الاستقرار النقدي والمالي: بالنظر إلى حدة فائض السيولة الهيكلية المغذى عن طريق الانتعاش المعتبر للنمو النقدي والذي تحول إلى ظاهرة هيكلية منذ بداية 2002 فإن بنك الجزائر استحدث إضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري أدوات جديدة في إطار السياسة النقدية من أجل امتصاص هذا الفائض خصوصا في ظل عودة تدريجية للتضخم، يتعلق الأمر بكل من أداتي استرجاع السيولة بموجب التعليم رقم 02-2002 المؤرخة في 11 أبريل 2002⁴ وتسهيله الودائع المغلة للفائدة بموجب التعليم رقم 04-05 المؤرخة في 14 جوان 2005⁵.

يؤثر هذا الوضع من جهة أخرى على أحد أهم محددات التطور المالي في الجزائر وهو التضخم إذ من شأن هذه السيولة في الاقتصاد أن تغذي الضغوط التضخمية، وبالنظر إلى أن ارتفاع صافي الأصول الأجنبية هو المصدر الرئيسي في التوسع الحاصل كما رأينا سابقا فإن البنك المركزي لجأ من أجل الحد من هذه الضغوط إلى تعقيم احتياطات الصرف (sterilize the Accumulation of Foreign-Exchange Reserves) من خلال الأدوات غير المباشرة أو من خلال تلك التي تم استحداثها ابتداء من سنة 2002 التي أثبتت فعاليتها في ظل توقف البنوك عن اللجوء إلى إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، إضافة إلى أداة الاحتياطي الإجباري الذي يساهم بشكل فعال في امتصاص السيولة الفائضة حيث يمثل حجم هذه الاحتياطات بين 18-20% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر، فإن أداة استرجاع السيولة مكنت هذا الأخير من خفض ما قدره 129.7 مليار دج من فائض السيولة وصولا إلى تثبيت المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة عند حدود 1100 مليار دج سنويا ابتداء من 2009، بينما تساهم أداة تسهيل الودائع المغلة للفائدة في امتصاص فائض السيولة بنسبة تزيد عن 40%، يضاف إلى ذلك لجوء بنك الجزائر إلى وسيلة أخرى لتعقيم السيولة من خلال نقل ودائع الخزينة العمومية (الحساب الجاري وصندوق ضبط الموارد) من البنوك إلى بنك الجزائر حيث أدت هذه الوضعية لجعل الخزينة العمومية دائن صافي للجهاز المصرفي ابتداء من سنة 2004⁶ (انتقل رصيد الموازنة العمومية من -20.6 في 2004 إلى -3235.4 في 2013)، وفي سنة 2013 فإن المبلغ الإجمالي لاسترجاع السيولة تم تثبيته عند حوالي 1350 مليار دج بعد تعديله في أبريل 2012 مع إدخال أداة جديدة بدءا من جانفي 2013 وهي آلية استرجاع السيولة لستة أشهر بمعدل فائدة قدره 1.5%، فضلا عن تمديد فترة استحقاق استرجاع السيولة ابتداء من جانفي 2013 وذلك للمزيد من امتصاص السيولة المستقرة للمصارف، وقد ساهمت أداة التسهيل الدائمة للودائع المغلة للفائدة في تخفيض فائض السيولة في 2013 بـ 26.2% مقابل 33.3% في نهاية 2012، بينما كان لجوء المصارف إلى تسهيلات الودائع لمدة 24 ساعة أقل بواقع 479.9 مليار دج في 2013 مقابل 838.08 مليار دج في 2012، كما تم رفع معدل تشكيل الاحتياطات الدنيا الاجبارية في ماي 2013 إلى 12% بعد سنة واحدة من رفعه أيضا بـ 2% ومثلت بذلك هذه الأداة في سنة 2013 ما بين 26.2 و 33.5% من السيولة المصرفية لدى بنك الجزائر حيث بلغ إجمالي الاحتياطات الإجبارية 891.39 مليار دج في 2013 مقابل 754.1 مليار في 2012⁷.

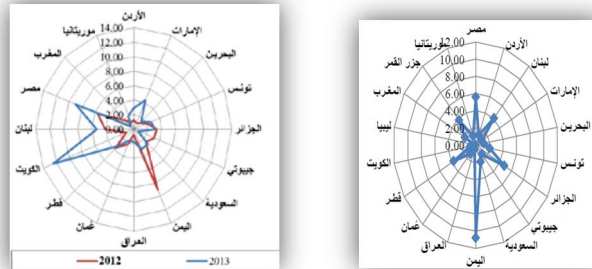
تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

يقودنا ذلك إذن إلى ضرورة التأكيد على دور الاستقرار النقدي في تحقيق بيئة مناسبة لنمو وتطور أنشطة ووظائف البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر، والذي يرتبط حتماً بجودة إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر حسب الظروف الاقتصادية والأهداف المسطرة تبعاً لها، ويقدم لنا الشكل الموالي صورة عن معدل الاستقرار النقدي في الجزائر وأغلب الدول العربية خلال سنتي 2012 و2013.

شكل 3: معدل الاستقرار النقدي في الدول العربية 2012-2013

سنة 2013

سنة 2012



الاقتراب من الواحد يعني زيادة مستويات الاستقرار النقدي

المصدر: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 3201، 2014"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

يشير الشكل السابق إلى أن الجزائر تحقق مستوى متوسط من الاستقرار النقدي ♦ سنة 2012 وهو نفس الوضع الذي تحقّقه في سنة 2013 عند نفس قيمة هذا المعدل، إذ تتبنّى بالإضافة إلى الجزائر 13 دولة عربية من أصل 16 سياسات نقدية توسعية سنة 2013 هي الكويت ومصر ولبنان والإمارات وقطر والأردن واليمن والسعودية وتونس وموريتانيا وعمان والبحرين والعراق، حيث فاقت معدلات نمو السيولة في هذه البلدان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بينما كان اتجاه السياسة النقدية تقيدياً في كل من المغرب وجيبوتي⁸، وبطبيعة الحال فإن لهذا التوجه في الجزائر ما يبرره في ضوء البرامج الضخمة للإنفاق العمومي التي تبنتها الجزائر.

ويمكننا القول أنّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي المستدام يتطلب بالضرورة وجود قطاع مالي متطور ومستقر وقادر على ضمان التخصيص الأمثل للموارد ورفع الإنتاجية إلى أعلى مستوياتها فضلاً عن إمكانية امتصاص الصدمات والحد من تداعياتها على الاقتصاد الحقيقي، حيث يمكن اعتبار الاستقرار المالي نقطة الانطلاق نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي، غير أن الاستقرار المالي يتطلب بدوره استقراراً نقدياً يتمثل في قدرة القطاع النقدي على تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار عند المستويات المستهدفة، ووجود هيكل واضح لأسعار الفائدة ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية والدولية ويستطيع بدرجة مناسبة من الكفاءة تنظيم كمية وأسعار وشروط الائتمان بشكل يدعم النمو الاقتصادي ويجول دون تركيز وتراكم مخاطر الائتمان وخاصة فيما يتعلق بالقطاعات الأكثر عرضة للتقلبات.⁹

خامساً - ارتفاع استعمال النقد الورقي: كذلك من خصائص النظام المالي بالجزائر كثرة استخدام النقدية في الاقتصاد والتي هي دليل على ضعف وتخلف النظام المالي وعجزه عن أداء وظائفه الرئيسية واستغلال التكنولوجيات الحديثة في تقديم خدماته خصوصاً من طرف البنوك العمومية التي تهيمن على هيكل هذا النظام، كما أنه مؤشر أيضاً على درجة الأنشطة غير الرسمية في الاقتصاد والتي تشكل نسبة مرتفعة من مجمل النشاط الاقتصادي، فقد ارتفع تداول النقد الورقي خارج بنك الجزائر سنة 2013 بمقدار 250.45 مليار دج بمعدل نمو قدره 8.36% مقابل نمو بمقدار 14.81% و 22.43% في 2012 و 2011 على التوالي.¹⁰ وهو ما يمثّل عاملاً مستقلاً آخر في اقتطاع السيولة من النظام المصرفي.

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

سادسا- هيكل وأداء النظام المالي: يظل نشاط البنوك العمومية طاغيا بشكل كبير جدا على هيكل أنشطة ووظائف النظام المالي في ظل درجة منافسة لا تزال ضعيفة بسبب التركيز المفرط للسوق وعمليات إنقاذ متكررة لهذه البنوك العمومية وقصور قواعد الحوكمة بها، مع غياب تام لأسواق الأسهم والمشتقات والتوريق وجفاف سوق سندات الشركات التي كانت قد بدأت في النشوء والتطور خلال السنوات الماضية حيث يهيمن على سوق الدخل الثابت حاليا الأوراق المالية الحكومية فقط، يضاف إلى كل ذلك تخلف قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية خارج نشاط التأمينات والتمويل الإيجاري.

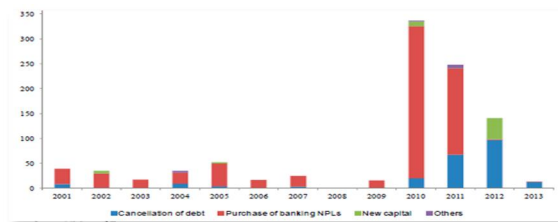
هذه الوضعية ترسخ صورة غمطية عن النظام المالي في الجزائر وتحديد المصرفي بكونه من بين الأكثر تخلفا في محيطه الإقليمي وتعزز بشكل عام من ضعف الثقة في خدماته خصوصا من وجهة نظر المستثمرين بسبب ما يميز عملياته من بطأ وضعف ومحدودية، كما أنه يعاني إلى حد ما من اهتزاز الثقة في البنوك الخاصة تبعا لتداعيات أزمة هذه البنوك سنة 2003، يضاف إلى ذلك قضايا فساد واختلاسات عديدة ارتبطت بمؤسساته وتزايدت بشكل كبير مؤخرا خصوصا في البنوك العمومية مع ما تؤدي له من مساهمة في رفع المخاطر التشغيلية.

سابعا- بيئة المخاطر المالية والمصرفية: فيما يتعلّق ببيئة المخاطر في القطاع المالي فإن مخاطر الائتمان تعد الخطر الأكثر أهمية لمؤسسات هذا القطاع مع الإشارة إلى أن الخطر المفروض على قروض الاستهلاك¹⁰ ساعد إلى حد ما في احتواء هذه المخاطر، أما مخاطر السيولة ومخاطر الفائدة ومخاطر الصرف فإنها ذات تأثير جد محدود على النظام المالي، في حين تغيب الأخطار المرتبطة بالتدفقات المفاجئة حيث لا توجد تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية في ظل شبه انعدام لسوق مالية نشطة في الجزائر ووجود ضوابط في مجال التعامل بالنقد الأجنبي من طرف بنك الجزائر، ورغم أن تدني مستوى التكامل التجاري والمالي مع الاقتصاد العالمي وعدم وجود حضور قوي للمؤسسات المالية في الخارج يحمي نسبيا الاقتصاد الجزائري من مخاطر التعرض لصدمات خارجية، فإن القطاع المالي يبقى جد حساس لصدمات أسعار النفط، كما أن الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بمدخيل المحروقات يصبح خطر تركيز للدولة ويهدد في حال الصدمات القوية في أسعار المواد الطاقوية بآثار وخيمة على التوازنات المالية الرئيسية لها في ظل اعتماد كبير على إيرادات صادرات المحروقات التي تمثل ما يقرب من كل الصادرات وأكثر من ثلثي الإيرادات الحكومية المباشرة.¹¹

ثامنا- القروض المتعثرة وإعادة الرسملة: من الخصائص البارزة الأخرى لهذا النظام هي القروض المتعثرة حيث ساهمت الوفرة النفطية في تشجيع تدخل الدولة لصالح المقرضين والمقترضين على حد سواء الأمر الذي ساعد على منح استقرار للنظام المالي ولكن على حساب ميزانية الدولة ودافعي الضرائب، ولا يقتصر الأمر هنا على التكلفة لوحدها وإنما يطرح تداعيات سلبية للغاية على المنافسة وعلى دور التمويل في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، ومن جهة أخرى فإن إعادة الرسملة المتكررة للبنوك العمومية بشكل منتظم من خلال عدة وسائل تشمل إلغاء تام لديون البنوك وضح رأس مال جديد والشراء المباشر للقروض المتعثرة للبنوك، يمثل سمة رئيسية للنظام المالي بالجزائر.¹² ويقدم لنا الشكل التالي صورة عن عمليات إعادة الرسملة.

مليون دولار

شكل 4: إعادة رسملة البنوك العمومية في الجزائر خلال الفترة 2001-2013



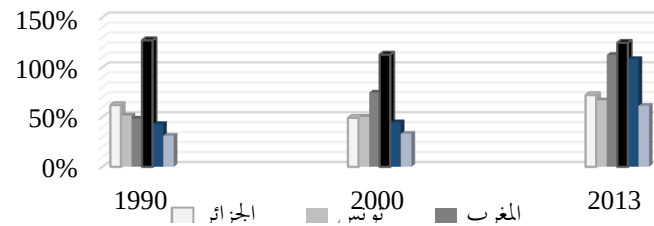
Source : "Algeria, Financial System Stability Assessment", International Monetary Fund Country Report N° 14/161, June 2014, p: 21

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

يلاحظ أن العمليات الأبرز منذ 2001 وإلى غاية 2011 تمثلت في شراء الديون المتعثرة للمصارف العمومية تليها عمليات إلغاء الديون خصوصا في الفترة 2010-2013 بينما سجلت سنة 2012 أهم زيادة في رأسمال هذه المصارف عما كان بشكل طفيف سنوات 2002 و 2005 و 2010، إن هذه الإجراءات وإن كانت تساعد على تحسين الوضع المالي للبنوك العمومية وتعزز من رساميلها في مواجهة نمو أعمالها والمتطلبات الجديدة للإشراف، فإنها في المقابل تشوه المنافسة وتشجع على عدم الكفاءة من خلال السماح للبنوك بمنح القروض باتباع معايير غير تجارية تهدف إما لمساعدة الشركات التي تواجه صعوبات أو لتمويل مشاريع لأسباب غير اقتصادية بحتة، ويضاف إلى ذلك أن عمليات إعادة الرسملة الدورية للبنوك من قبل الدولة وقصور قواعد الحوكمة أدت إلى أن يكون للمديرين ومجالس الإدارة بشكل عام حافز أقل للتصرف بشكل تنافسي.

المحور الثاني: تقييم وضعية التطور المالي بالجزائر خلال الفترة 1990-2013

على ضوء التقييم السابق لوضعية النظام المصرفي في الجزائر، سنعمل على إجراء دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التطور المالي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 وتحديد تلك المتصلة بنشاط المصارف، مع مقارنتها بنظيرتها في عدد من الدول العربية. أولا- تحليل مؤشر معدل سيولة الاقتصاد ($M2/PIB$) أحد أبرز مؤشرات التطور المالي، ويكاد يكون المؤشر الذي لا تخلو منه أغلب الدراسات القياسية والتحليلية التي تسعى إلى دراسة أثر التطور المالي على النمو، إذ يعكس هذا المؤشر درجة سيولة أو نقدية الاقتصاد (Monetization) كما يعكس أيضا توسع دور البنوك في تمويل الاقتصاد من خلال القرض

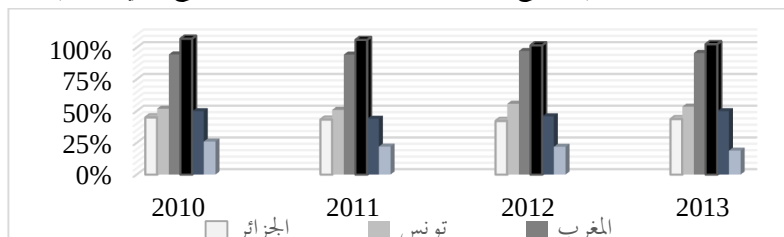
شكل 5: مقارنة لتطور معدل سيولة الاقتصاد ($M2/PIB$) للفترة 1990-2013

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (data.worldbank.org)

يتضح أن الجزائر تحقق معدلا يظل مقبولا قياسا ببقية بلدان المقارنة حيث يتقارب المعدل المسجل مع كل من تونس والإمارات في حين يقل عن ذلك المسجل في كل من المغرب والأردن والسعودية، حيث يسجل الأردن أعلى معدل خلال كامل الفترة 1990-2013 في حين تحسنت بشكل واضح معدلات كل من المغرب والسعودية، لكن تبقى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بعض التحفظات في استعمال وقراءة هذا المؤشر بين الدول النفطية وغير النفطية على وجه الخصوص، وهو ما ينطبق على مكونات النسبة وذلك للبسط والمقام معا.

ثانيا- تحليل مؤشر إجمالي الودائع إلى إجمالي الناتج المحلي: يستعمل مؤشر حجم إجمالي الودائع المصرفية إلى إجمالي الناتج المحلي كمؤشر أساسي للتطور المالي حيث تشير النسب المرتفعة والتحسين المستمر لهذا المؤشر إلى فعالية أكبر لوحدات الجهاز المصرفي في حشد المدخرات في الاقتصاد، الأمر الذي يتيح للمصارف قاعدة واسعة تعتمد عليها في رسم وتنفيذ سياساتها الإقراضية والاستثمارية وتوسيع أنشطتها التي يترتب عليها مقدرة إجمالية أكبر على توفير الاحتياجات المالية المتزايدة والمتنوعة لتمويل التنمية

شكل 6: نسبة إجمالي الودائع المصرفية للبنوك التجارية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي



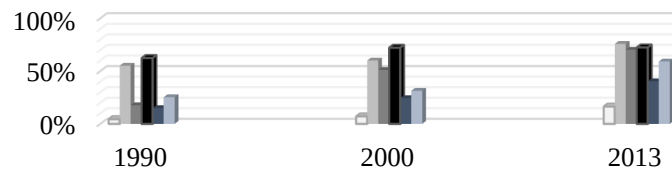
تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، 2013، 2014"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

يوضح الشكل السابق أن المصارف الجزائرية تحتل المرتبة ما قبل الأخيرة في نشاط جمع الودائع، الأمر الذي يشير إلى ضعف فعالية البنوك الجزائرية واقتدارها لسياسات مناسبة على تحفيز الودائع وعدم وجود أوعية ادخارية مناسبة ومتنوعة تسمح بتوسيع وزيادة حجم موارد هذه المصارف، بالمقابل فإن مصارف كل من الأردن والمغرب اللتان حققتا معدلات جد عالية تظهران فعالية أفضل في هذا المجال، حيث قارب إجمالي الودائع المصرفية سقف 100% من إجمالي الناتج المحلي لهما بلدين رغم كونهما بلدين غير نفطيين.

ثالثا- تحليل مؤشر القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي: تعتبر مؤشرات نشاط الإقراض من بين أبرز المؤشرات المستعملة في الدلالة على درجة تطور النظام المصرفي للدولة وتوظف أغلب الدراسات مقاييس متنوعة ترتبط بهذا النشاط وربما بأكثر من مؤشر واحد في نفس النموذج.

شكل 7: حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1990-2013

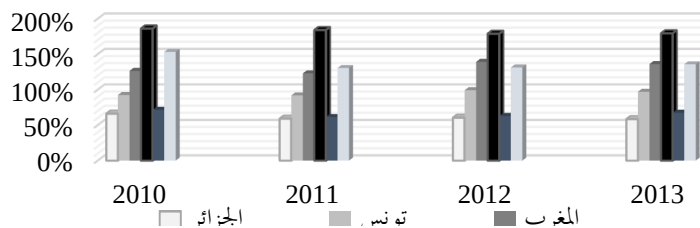


المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي (data.worldbank.org)

يتضح من هذا الشكل أن الجزائر تحقق نتيجة جد هزيلة فيما يخص مؤشر القروض الخاصة حيث لا مجال لمقارنته مع أي من مؤشرات الدول الأخرى، وبالنظر إلى كونه أحد مقاييس كفاءة البنوك الجزائرية من خلال تقديمها الائتمان للاستثمارات الأقدر على تحقيق عوائد عالية، على أساس أن الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص يولد زيادات كبيرة في الاستثمار والإنتاجية أكثر من تلك التي تولدها مؤسسات القطاع العمومي، وإعطائه انطباعا عن مدى تطور النظام المصرفي الجزائري خصوصا في عمليات جمع المعلومات والرقابة على المديرين وتسهيل عملية التبادل وتنويع المخاطر، يظهر لنا بوضوح ضعف كفاءة المصارف الجزائرية وعدم تطويرها للوظائف التي تسمح لها بتحسين أدائها في هذا المجال، كما يبرز الشكل النسبة المرتفعة التي تحققها كل من تونس والمغرب وتحسنها باستمرار حيث تجاوز هذا المؤشر في تونس سنة 2013 معدل 75%، كما نجح المغرب في رفعه من أقل من 18% سنة 1990 إلى حدود 70% في 2013، بينما حسن الأردن من هذا المؤشر والذي سجل فيه معدلات مرتفعة خلال كامل الفترة 1990-2013، ونفس الشيء بالنسبة للسعودية والإمارات اللتان تمكنا من تحسين نسبتيهما بشكل كبير بين 1990 و2013.

رابعا- مؤشر تطور حجم النظام المصرفي الجزائري: يوضح الشكل الموالي إجمالي أصول القطاع المصرفي إلى إجمالي الناتج المحلي:

شكل 8: إجمالي الموجودات للميزانيات المجمعة للمصارف التجارية العربية إلى إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على: صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012، 2013، 2014"،

أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

يتقارب حجم أصول البنوك في كل من الجزائر والمغرب حيث انتقلت في الجزائر من حوالي 107 مليار دولار في 2010 إلى حوالي 132 مليار دولار سنة 2013، بينما يبلغ حجم أصول المصارف السعودية والإماراتية أكثر من 3 أضعاف ونصف

تقييم مستوى التطور المالي بالجزائر في ظل خصائص ومحددات النظام المصرفي

مثيلتها في الجزائر والمغرب إذ وصل حجم هذه الأصول بالنسبة للبنوك الإماراتية إلى أزيد من 546 مليار دولار سنة 2013 وأكثر من 504 مليار دولار بالنسبة للبنوك السعودية خلال نفس السنة، غير أن قياس نسبة هذه الأصول إلى إجمالي الناتج المحلي حسب الشكل رقم 8 يوضح أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة ويوضح نمو أصولها قياسا إلى حجم ناتجها الخام حيث لم تتجاوز معدل 67% مع اتجاه هذا المعدل إلى الانخفاض، في حين يحقق الأردن المرتبة الأعلى بين هذه الدول بنسب في حدود 180% خلال الأربع سنوات كما تحقق البنوك التونسية نسبة قاربت 100% سنة 2012 وهما البلدان اللذان سجلا أدنى المراتب في حجم أصول النظام المصرفي وهذا الاختلاف يعود أساسا إلى حجم أسواق هذين البلدين التي تعد صغيرة قياسا بباقي الدول، كما تحقق كل من المغرب والإمارات نسبا مرتفعة وصلت في 2013 إلى حدود 136%، أما البنوك السعودية فنسبة أصولها إلى الناتج الإجمالي منخفضة بلغت حوالي 67% في 2013 رغم الحجم المعتبر لهذه الأصول وهذا يعود إلى حجم ناتجها المحلي الكبير الذي يستفيد من المداخل الضخمة لصادراتها النفطية.

الخاتمة: يمكن القول إن خصائص نظام التمويل في الجزائر تعكس شكل الهيكل المالية له ودرجة فاعلية وظائفه من ناحية، ومن ناحية ثانية حجم تأثير محددات البيئة التي يعمل من خلالها هذا النظام على تطور مؤسساته ومدى كفاءته في جمع الموارد وتخصيص الائتمان وتوفير خدمات نوعية من شأنها دعم نمو الاقتصاد على المدى البعيد.

لذا فإنه من الضروري العمل على تحليل الشروط المؤسساتية والاقتصادية التي يعمل في إطارها النظام المالي وأن يتم تحسين هذه العوامل والمحددات، وهو الأمر الذي يتعين أن يندرج في إطار خطة إصلاح اقتصادي شاملة، في ضوء الاختلالات الكبيرة التي تشهدها أغلب قطاعات الاقتصاد الحقيقي والمالي بالجزائر.

الهوامش والإحالات:

¹ مفيد ذنون يونس، مثنى عبد الرزاق الدباغ، "الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في الدول النامية"، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، المجلد 30، العدد 91، 2008، ص: 284.

² زياد فريز، "التطور المالي والنمو الاقتصادي: حالة الأردن"، الندوة الثالثة حول تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 7-8 ديسمبر 2003، ص: 248.

³ International Monetary Fund, "Algeria, Financial System Stability Assessment, Country Report No. 14/161, June 2014, P: 11.

⁴ Banque d'Algérie, Instruction N° 02-2002 du 11 avril 2002 portant Introduction de la reprise de liquidité sur le marché monétaire

⁵ Banque d'Algérie, Instruction N° 04-05 du 14 juin 2005 relative à la facilité de dépôt rémunéré

♦ تعني سياسة التقييم قيام البنك المركزي بتخفيض صافي أصوله المحلية بشكل يحد من أثر زيادة صافي أصوله الأجنبية على القاعدة النقدية باستخدام عدد من أدوات التدخل، كما تعرف هذه السياسة على أنها خط الدفاع الأول ضد الآثار غير المرغوبة للزيادة في تدفقات رأس المال الأجنبي على نمو الائتمان المحلي، يحتجز فيها البنك المركزي مبالغ كبيرة في صورة احتياطات رسمية مما يحد من تأثير البلد عند مواجهة انعكاس التدفقات.

⁶ طيبة عبد العزيز، "فعالية بنك الجزائر في تقييم تراكم احتياطات الصرف الأجنبي خلال الفترة 2000-2011"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر، العدد 12، جوان 2014، ص: 31-32.

⁷ بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2013، ص: 173-175.

♦ يقيس معدل الاستقرار النقدي نسبة التغير في نمو السيولة المحلية إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

⁸ صندوق النقد العربي، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014"، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ص: 135.

⁹ أحمد شفيق الشاذلي، "الإطار العام للاستقرار المالي ودور البنوك المركزية في تحقيقه"، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2014، ص: 17.

¹⁰ بنك الجزائر، "التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر"، التقرير السنوي 2013، ص: 167.

♦ يرى البعض أن حظر القروض الاستهلاكية الذي بدأ العمل به سنة 2009 قد أعاق التوسع في الخدمات المالية إذ يحرم الشركات الصغيرة - وكثير منها تعمل في القطاع غير الرسمي - من مصدر رئيسي للائتمان، كما أنه يشكل عقبة أمام تجانس استهلاك الأسر ولا يمكن الأفراد من بناء تاريخ ائتماني، كما أنه يشجع القروض غير الرسمية (للطوارئ) والاقتراض من الأهل والأصدقاء

¹¹ International Monetary Fund, "Algeria, Financial System Stability Assessment", Op. Cit, PP: 15, 17.

¹² International Monetary Fund, "Algeria, Financial System Stability Assessment", Op. Cit, P: 21.